

EGYPT



مصر

The Permanent Mission of Egypt
to the United Nations
New York

بعثة مصر الدائمة
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

رسالة مصر إلى قمة تغير المناخ
الجمعية العامة للأمم المتحدة - نيويورك - 22 سبتمبر 2009

-

إن ظاهرة تغير المناخ تؤثر علينا جميعاً: على الدول المتقدمة، والدول النامية؛ الدول الغنية والدول الفقيرة؛ الدول الكبيرة والدول الصغيرة.

لقد نجح المجتمع الدولي عام 1992 في التوصل إلى اتفاقية شاملة، ومتوازنة لتنظيم التعاون الدولي لمكافحة تغير المناخ؛ اتفاقية تأخذ في الاعتبار التفاوت في المسؤوليات والقدرات، كما تأخذ في الاعتبار مختلف أنواع التهديدات والآثار المترتبة على تغير المناخ. لكن ها نحن بعد عقد ونصف، قد أدركنا أن الاتفاقية لم تنفذ على النحو المطلوب.

خلال ذلك الوقت، استمر تغير المناخ في التوسع حتى أصبح حقيقة واقعة يشعر بها سكان الأرض جميعاً. نراها في ذوبان الثلوج القطبية، وتعدد الأعاصير والظواهر الطبيعية المتطرفة، وزحف البحار على الأراضي الساحلية، فضلاً عن شح المياه، وتأثر المحاصيل الزراعية، وغيرها من الظواهر التي تؤثر على الحياة اليومية لبلايين البشر، وتؤجج صراعات محتملة على الموارد والأراضي الخصبة في أكثر مناطق العالم فقراً واحتياجاً كما يحدث في أفريقيا.

إن مواجهة تلك التحديات يتطلب تبني منهج جديد يقوم على التعاون المشترك لمكافحة تغير المناخ بصورة متكاملة؛ كلٌّ حسب مسؤوليته، كلٌّ وفق طاقته وقدرته، وكلٌّ قدر حاجته، دون مبالغة أو تفريط.

فأولاً، على جميع الدول والحكومات أن تتحمل مسؤولية تطوير خطط للتكيف مع الآثار المحتملة لتغير المناخ على المستوى الوطني. وعلى الدول التي ساهمت أنشطتها، وما تزال، في حدوث ظاهرة تغير المناخ تحمّل مسؤوليتها التاريخية بتوفير التمويل اللازم، وتطوير الحلول التقنية، ونشر التجارب العملية في مجال التكيف. وعلى الدول التي ما زالت أنشطتها تساهم في تفاقم تغير المناخ أن تقود جهود التحول إلى أساليب للنمو الاقتصادي لا تعتمد على إطلاق الغازات المسببة للاحتباس الحراري؛ وعليها أن تخفض انبعاثاتها تنفيذاً لالتزاماتها وفقاً لاتفاقية تغير المناخ وليروتوكول كيوتو؛ أخذاً في الاعتبار أن الدول النامية مستعدة للمشاركة في هذه الجهود بصورة طوعية ومضطرّة متى توفر التمويل اللازم والمعرفة التقنية، بما لا يؤثر على جهودها لتحقيق التنمية.

ثانياً، على جميع الدول أن تخصص ما تستطيع من موارد لمواجهة أخطار تغير المناخ على المستوى الوطني حسب إمكاناتها وقدراتها. وعلى الدول التي تتمتع بوفرة في الموارد المالية نتيجة ما حققته من نمو اعتماداً على الوقود الحفري منذ الثورة الصناعية، تقديم نسبة متفق عليها من دخلها لتأمين التمويل اللازم عن طريق الاستثمارات المباشرة والمنح للدول المعرضة لآثار تغير المناخ التي لا تمتلك من مواردها الذاتية ما يتيح تنفيذ خطط مواجهة هذه الظاهرة. وعلى تلك الدول كذلك نقل التقنيات اللازمة للتكيف ولتخفيض الانبعاثات إلى الدول التي لا تمتلكها. وعلى الدول، التي تمتلك شركاتها ومؤسساتها العلمية حقوق الملكية الفكرية، أن تتعامل مع هذه القضية بشكل لا يحمّل الدول النامية التي لم تساهم بنفس القدر في خلق هذه الظاهرة، أي تكاليف إضافية. إن ذلك سوف يشجع على تطوير التقنيات اللازمة، مع الوفاء بحقوق الملكية الفكرية بواسطة الدول التي تدافع عن الملكية الفكرية وتمتلك من الموارد ما يسمح لها بالتعامل معها.

ثالثاً، على المجتمع الدولي أن يتيح الدعم بأشكاله المختلفة لمواجهة تغير المناخ للدول النامية كلٌّ حسب حاجته. ويجب علينا التحسب من خلق منافسات لا أساس لها حول موارد مالية وجهود دولية افتراضية لم تتبلور حتى الآن. إن ظاهرة تغير المناخ كارثة طبيعية لا تقل عن الزلازل، والفيضانات، والأعاصير. بل أن معظم هذه الكوارث يرتبط بشكل أو آخر بتغير المناخ. فإذا كان العالم بأكمله قد أسرع لمساندة ضحايا مثل هذه الكوارث في دول كبرى متقدمة، فلا أقل من تقديم الدعم اللازم للدول التي تواجه تهديداً وجودياً من ظاهرة تغير المناخ يتمثل في اندثارها أو غرق مناطق التركز السكاني والنشاط الاقتصادي فيها، كما يحدث في الدول المكونة من جزر صغيرة، وفي شرق آسيا، وفي مناطق نامية مطلة على البحار بما فيها مصر، حيث تشير تقديرات مستقلة إلى احتمال غرق أجزاء من دلتا النيل التي ظلت لقرون قلب النشاط الصناعي والزراعي في مصر.

إن رؤيتنا لمعالجة ظاهرة تغير المناخ يجب أن تتسع لتشمل جميع آثارها المحتملة بما في ذلك آثار إجراءات التكيف والتخفيف على الأقاليم والدول المعنية. فعلينا تنسيق جهود التكيف على المستوى الإقليمي لضمان كفاءة التنفيذ، وتفاذي التنافس على التمويل المتاح، وتفاذي النزاعات المحتملة حول الموارد المشتركة. كما يجب أيضاً معالجة أوضاع الدول التي تعتمد بصفة أساسية على مورد اقتصادي واحد، ومساعدتها على تنويع اقتصاداتها للتغلب على آثار إجراءات مواجهة تغير المناخ.

بإختصار يجب مراعاة جميع أنواع المخاطر المحتملة، مع تحديد أولوية التحرك وفق خطورة التهديد.

في النهاية، تدعو مصر الدول التي لديها السبق في مجال التقنيات المتوافقة مع المناخ أن تبادر بنشر هذه التقنيات على أوسع نطاق للمساهمة في التحول العالمي نحو الاقتصاد المتوافق مع البيئة ومع المناخ. إن توجيه الاستثمارات والخبرات العالمية إلى هذه المجالات في الدول النامية، مع التقييم السليم للموارد التي تمتلكها الدول النامية من أراض، ومصادر للطاقة من شمس أو رياح، أو غيرها؛ يمكن أن يشكل أساساً ناجحاً لإنشاء مشروعات مشتركة تحقق مكاسب عادلة للجميع. ويجب ألا ننسى أن الهدف من التحول إلى الاقتصاد المتسق مع البيئة هو مواجهة ظاهرة تغير المناخ على مستوى العالم والحد من تفاقمها؛ وليس تعزيز التفوق الاقتصادي والتجاري لمجموعة من الدول على حساب المجموعات الأخرى.

ختاماً، تؤكد مصر أن المخاطر التي تصاحب تغير المناخ تفرض علينا أن ننحى جانباً التنافس على مكاسب اقتصادية محدودة، والعمل سويًا لحماية كوكب الأرض، وموارده، وبيئته من أجل الأجيال المقبلة.